المركز القومى
للبحوث الاجتماعية والجنائية

بقلم باحث
سلسلة مقالات إلكترونية شهرية

الانفاق الترفى على مراسم الزواج
المظاهر والمخاطر

د. منى بدير
أستاذ الاجتماع المساعد
بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

NOV 2022
العدد (18)

بقلم باحث

مدير المركز

أ.د. هالة رمضان

الإشراف على السلسلة

د. وليد رشاد زكى

إعداد

د. منى بدير

مراجعة

أ.د. كامل كمال

المراجعة اللغوية

أحمد شعبان

إخراج فنى

خالد يحيى

الانفاق الترفى على مراسم الزواج
"المظاهر والمخاطر"

د. منى بدير

أستاذ الاجتماع المساعد
بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

يعد الزواج من أهم النظم الاجتماعية فى البناء الاجتماعى، فهو أساس بناء الأسرة التى تشكل النواة الأولى للمجتمع، ويسهم فى بنائه وتطوره، ويمثل جوهر استمرار الحياة البشرية، ويتسم بالاستمرار والثبات النسبى، فقد شهدت مراسمه فى العقود الأخيرة بعض التغيرات نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى شهدها المجتمع المصرى، حيث غلبت التصورات المادية على الأبعاد الاجتماعية والنفسية المرتبطة بالزواج، الذى يمثل بالأساس رباطًا نفسيًّا واجتماعيًّا وعاطفيًّا بين الزوجين وعائلتيهما بالدرجة الأولى، فقد أصبح التركيز على المظاهر المادية، فنجد العائلات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية تنفق ببذخ على مراسم الزواج، والذى يبدأ بشراء الحلى الذهبية المهداة للعروس "الشبكة" والتى كانت رمزية فى أول أمرها، والصداق "المهر"، ومنقولات العروس "الجهاز" متضمنًا الملابس ومستلزمات المطبخ والتجهيزات الأدنى تكلفة والأدوات المنزلية، ثم كتابة قائمة المنقولات الزوجية وتنتهى بمراسم الزفاف والمغالاة فيها، وبين هذه الأساسيات تفاصيل كثيرة تستنزف الأموال، وهو ما يزيد من تكاليف الزواج ويصعب من عملية الارتباط المشروع بين الشباب فى سياق مجتمع يعانى من زيادة معدلات البطالة والتضخم وارتفاع الأسعار.

فقد أوضحت العديد من الدراسات أن تكلفة الزواج فى مصر تعد من أعلى التكاليف فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تتجاوز أجر العريس التراكمى لمدة ثماني سنوات من العمل المتواصل، كما يشير المسح التتبعى لسوق العمل فى مصر لعامى٢٠٠٦، ٢٠١٢، هذا وقد بلغت تكلفة الزواج فى المتوسط ٦٠,٥٠ ألف جنيه مصرى فى عام ٢٠٠٦، وصعد هذا الرقم إلى ٢٠٠,٦١ ألف جنيه مصرى٢٠١٢[١]، واليوم يتراوح إجمالى تكاليف الزواج من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ ألف جنيه مصرى[٢]، لذا فإن الزواج بهذه الصورة يصبح عبئًا يتجاوز القدرات المادية للشباب، مما يضطرهم للانتظار لسنوات طويلة حتى يتسنى لهم تدبير مبالغ مالية كبيرة تمكنهم من الإنفاق على مراسم الزواج المبالغ فيها، أو العزوف عن الزواج.

وفى هذا السياق أعلن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن نسبة "العنوسة" في مصر في تزايد مستمر كل عام.. [٣]، ولا شك أن بهذا التزايد المستمر أصبحت العنوسة معه تشكل مخاطر كبيرة على البنية السكانية للمجتمع المصرى.

تأسيسًا على ما سبق نحاول فى هذا المقال التعرف بشكل سريع على ملامح الإنفاق البذخى على مراسم الزواج، والتى ترتبط بصورة كبيرة بالعادات والتقاليد أكثر من ارتباطها بالشرع والدين، كمحاولة للوقوف على جوانب هذه الظاهرة وتداعياتها السلبية على الشباب والأسرة والمجتمع.

أولًا: الاستهلاك الترفى: إطلالة نظرية

صك هذا المصطلح "ثورشتين فيبلن فى نظريته عن الطبقة المترفة ضمن كتابه "نظرية الأعيان" ـ فقد أشار إلى أن هناك فئة أسماها الأعيان تتسم بالاستهلاك المظهرى والطفيلية، ظهرت فى الولايات المتحدة ويمثلها الصفوة من رجال الأعمال، وكانت بحاجة إلى التأكيد الدائم على مكانتهم للعامة، وعرفه على أنه "الاستهلاك المفرط للسلع الترفيهية والكمالية التى تعد دليلاً على عضوية المستهلك للطبقة المترفة فى المجتمع الرأسمالي"، واستخدام هذا المصطلح تم للإشارة إلى التباهى باستهلاك السلع بهدف اكتساب الهيبة وحب الظهور، ومن ثم فالاستهلاك الترفى يعنى المبالغة فى تأكيد الجوانب الجمالية والذوقية للسلع والمواد التجارية التى تقتنى من قبل الناس لغرض الظفر بإعجاب الآخرين ولدعم المكانة الاجتماعية لهم.[٤]

وأطلق فيبلين على هذا النمط من الإنفاق البذخى "الاستهلاك المظهرى"، ويعنى عنده شكلاً من أشكال مذهب المتعة، التى تقوم على التباهى وتبذير الثروات والسلع، ويتخذ ذلك السلوك أسلوبًا خاصًا محددًا أسماه "الرفاهية المظهرية"[٥] ويوكد "فيبلين" على أهمية الدور الذى تقوم به التكنولوجيا ووسائل الاتصال الجماهيرى، فى الاستهلاك المظهرى، والنهم الاستهلاكي، حيث يزين الإعلام الفضائى بإعلاناته، ورموزه وبرامجه ونماذجه إغراءات الاستهلاك عند جميع الشرائح الاجتماعية، إلا أن القلة هى التى تمتلك وسائل الانغماس فيه، واستعراض مظاهره، ففى عقد الثمانينيات لم يكن هناك سوى محطات راديو وتلفاز محلية، أما فى بداية العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين فقد بلغ عدد المحطات الفضائية التى تبث بالعربية ما يزيد على ١٥٠ محطة فضائية، ووصل عدد المحطات الأجنبية ٩٠٠ محطة أجنبية، وفى العقد الأخير تجلى بوضوح الأثر السلبى للإعلام الفضائى، الذى شجع على زيادة النزعة الاستهلاكية لدى الناس بوجه عام والشباب المقبل على الزواج بوجه خاص.

لقد تحول كل ما يتعلق بالزفاف وتأسيس الحياة الزوجية من كونه نشاطًا يهم المجتمع المحلى والجوار ليصبح نشاطًا اقتصاديًا ذا نزعة تجارية بحتة، وولد ما أسماه بـ "صناعة الزفاف" التى ولدت دوافع ومبررات الاستهلاك البذخى من ناحية، وفرضت أوجه إنفاق لم تكن فى الحسبان فى الماضى القريب من ناحية أخرى، وكل ذلك خلق ما يمكن تسميته بإيديولوجية الاستهلاك Ideology of Consumption، التي قوامها النظر إلى الاستهلاك بوصفة هدفًا فى حد ذاته، وربطه بأسلوب الحياة وبأشكال التميز الاجتماعى، الأمر الذى جعل الناس يتدافعون نحو الاستهلاك بصرف النظر عن حاجاتهم الفعلية، مما يعنى أن تحقيق الإشباع من السلع الاستهلاكية يرتبط بالمكانات أو التمايزات الاجتماعية فى المقام الأول.[٦]

ثانيًا: مظاهر الإنفاق الترفى على مراسم الزواج

يكتشف المتأمل لواقع الحياة الاجتماعية المعاصرة الزيادة المضطردة فى تكاليف ونفقات مراسم الزواج، وهى فى معظمها نابعة من عادات وتقاليد وأعراف اجتماعية، تثقل كاهل الزوج، وتجعله يفكر مليًا قبل الإقدام على الزواج، بل تجعله أحيانا يعزف عن الزواج الذى شرعه الله سبحانه، أو ينتظر سنين طويلة حتى تذلل العقبات، ومن أهم مظاهر الاستهلاك الترفى فى الزواج المغالاة فى المهور، الخطبة وتكلفتها المادية، إعداد مسكن الزوجية، قائمة المنقولات الزوجية، المغالاة فى حفل الزفاف.

وفيما يلى عرض لأهم مظاهر الاستهلاك الترفى فى مراسم الزواج فى المجتمع المصرى:

١) المغالاة فى المهور

المهر حكم من أحكام الزواج، وهو بذل الزوج لزوجته المال ما يعد تقديرًا لها، ورمزًا لتكريمها وإسعادها والاعتزاز بها، لتأسيس حياة مشتركة فى باطنها ومظهرها، وتقديم المال دلالة على عزم الزوج على تحمل الأعباء، وأداء الحقوق التى عليه قبل طلب حقوقه الخاصة، والمهر ليس له مقدار محدد أو سقف أعلى أو أدنى، ويقدر أكثره أو أقله بالاتفاق بين الزوجين، وفى الفترة الراهنة تعتبر المغالاة بالمهور من أهم المشكلات الاقتصادية التى تواجه الشباب المقبل على الزواج، وقد تكون العقبة الأولى أمامهم عند بداية التفكير فى الزواج. وغلاء المهور فى حالته الطبيعية الفردية لا يأخذ صبغة المشكلة أو الأزمة، ولكن عندما تزداد ضخامته ويصبح على المستوى الجمعى له صفة العمومية، يتحول إلى ظاهرة مؤثرة ومعيقة لأى فرد من أفراد المجتمع.(٧) وتشير بعض الدراسات إلى أن قيمة المهر المقدم للعروس تتراوح ما بين خمسين إلى سبعين ألف جنيه مصرى، ويقسم المهر إلى "معجل" يدفع عند عقد القران، و"مؤجل" يستحق بأحد الأجلين الطلاق أو الوفاة وبالتالى فإن بعض العائلات تقوم بدفع المؤجل على حساب المقدم على اعتبار أنه ضمانة للزوجة فى حال حصول الطلاق أو الوفاة، وبعض العائلات تخصص المهر المعجل لشراء بعض أغراض المنزل أو تطالب به كمبلغ نقدى، وبعضها تسجله فى العقد تحت بند غير مقبوض أى يظل فى عهدة الزوج (دينًا عليه) ويستطيع الولى المطالبة به ومقاضاة الزوج حتى لو كانت معه زوجته فى منزل الزوجية.(٨)

٢) الخطبة وتكلفتها المادية

تعتبر الخطبة الخطوة الأولى فى عملية الزواج، وتأتى مباشرة بعد اختيار الشريك، وتمثل مرحلة التعارف بالنسبة للخطيبين أو فترة تمهيدية للزواج، وتأتى هذه المرحلة بعد الاتفاق على قيمة المهر وقراءة الفاتحة وتحديد موعد الزفاف وغيرها من الطقوس. إن الخطبة من المتغيرات الأولى للاستهلاك الترفى للزواج، وتعد من الخطوات المهمة التى يفكر فيها الشباب كثيرًا قبل الإقدام عليها، لما يترتب عليها من تكاليف والتزامات مادية كثيرة، يعقبها كذلك الكثير من المراسم التى تتطلب قدرات مادية (كالهدايا ومراسم الخطبة وتوابعها من شراء المصوغات الذهبية "الشبكة" وفستان وحفلات ومظاهر اجتماعية أخرى).

وتشير إحدى الدارسات إلى أن التكلفة المادية للمصوغات الذهبية "الشبكة" تتراوح ما بين خمسة وعشرين ألفًا إلى

خمسين ألف جنيه مصرى، كما تتكلف حفل إقامة الخطبة ما بين أربعة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه مصرى، ويتراوح متوسط سعر فستان الخطبة ما بين ألف إلى خمسة آلاف جنيه مصرى.[٩]

وثمة إشكالية تواجه الشباب المقبلين على الزواج تتعلق بتدبير التكلفة المادية لإتمام مراسم الخطبة وتتباين طرق تدبير تلك التكاليف ما بين الادخار والاقتراض، وشراء شبكة الخطبة بالأجل أو السفر إلى الخارج من أجل تدبير هذه التكلفة، وحقيقة الأمر أن الزواج ومتطلباته المادية الباهظة لم يكن مشكلة فى المجتمع المصرى فى السابق، خاصة فى ظل انخفاض الطموحات والتطلعات، غير أنه فى الآونة الراهنة وفى ظل الانفتاح المعرفى عبر الإنترنت والفضائيات تزايدت رغبات الشراء الاستهلاكية المبالغ فيها، مما جعل كماليات الزواج أساسيات، كما كثرت متطلبات الأسرة العصرية بسبب تطور نمط الحياة من جهة والتأثير الإعلام الفضائى من جهة ثانية.

٣) إعداد مسكن الزوجية

فى مراحل الزواج المختلفة تتداخل الأولويات فى الإنفاق، فيأخذ الإنفاق على المهر والمصاغ وهدايا الخطبة الأولوية فى المراحل الأولى من الزواج، ويتبع ذلك تأثيث مسكن الأسرة النووية، والتى أصبحت الشكل العام للأسر المصرية، حيث غاب شكل الأسرة الممتدة، وباتت الفتيات ترغبن بالاستقلالية فى منزلها الخاص على الرغم من الارتفاع الحاد لأسعار المساكن.

ويُقصد بجهاز مسكن الزوجية، ما يعد به من أثاث وفراش وأدوات منزلية عند زفاف الزوجة إلى زوجها.

وفى هذا السياق تشير إحدى الدراسات إلى أن الأسر تقوم بتجهيز بناتهم بجهاز "يفتخرون به" ويدل على قدرهم المالى ومستواهم الطبقى ويسهم فى إظهار إمكانياتهم المادية، وهنا يظهر البذخ فى الإنفاق على تجهيز العروس، والعريس أيضًا من ملابس وأدوات منزلية وأجهزة كهربائية، وتأثيث المنزل بما يلائم المستوى المادى لهم، كذلك الحال فى مساعدة الأبناء فى تأسيس منزل الزوجية، وإمدادهم بكل الإمكانيات المادية التى تسمح لهم بتحقيق ذلك.

وتشير الكثير من الدراسات الأنثربولوجية إلى أن العادات والتقاليد فى الريف المصرى تحتم على أسرة العروس ضرورة شراء ثلاثة غسالات، ثلاجتين، وأربعين ملاءة سرير وعشرات المفروشات والستائر، إضافة إلى شراء الأثاث الذى يتكون من (غرفة النوم، والصالون، حجرة الطعام، وحجرة الأطفال)، ويبلغ متوسط سعر الغرفة الواحدة من عشرين إلى أربعين ألف جنيه مصرى، مما يجعل الأسر والآباء والأمهات يلجئون للاقتراض رغم صعوبة ظروفهم المالية، حرصًا على العادات والتقاليد من جهة، وبسبب تطور نمط الحياة والتأثير الإعلامى الفضائى من جهة أخرى، حيث تنامت المتطلبات والمقتنيات التى كان ينظر إليها على أنها من كماليات الزواج، فأصبحت الآن من المستلزمات الأساسية فى تكوين مسكن الزوجية الحديث.[١٠]

٤) قائمة المنقولات الزوجية

تعد قائمة المنقولات الزوجية المنتشرة فى الحضر والريف ذات تأثير اجتماعي واضح فى طرفى الزواج (الشاب، والفتاة)، بل على أسرتيهما أيضًا بما تضيفه على كاهل طرفيه والأسرتين من أعباء مادية ومسئوليات اجتماعية وما يترتب عليها من جوانب قانونية، بل إن قائمة

المنقولات قد تكون سببًا فى عدم إتمام الزواج، وقد تتسبب فى فشله إذا بالغ فى شروطها أحد الطرفين، وتتضمن قائمة المنقولات الزوجية جهاز العروس وأية منقولات تجلبها الزوجة معها من منزل أسرتها الى منزل الزوجية، ويوقع عليها العريس بالاستلام بصفتها أمانة يجب عليه أن يردها متى طلب منه هذا. وهناك قائمة افتراضية تتضمن النمط المثالي الذي تضعه الجماعة لجهاز العروس، وفيها ما يفترض أن يجلب، وليس ما جلب بالفعل، وأيضًا يوقع على استلامها العريس انصياعًا لمعايير الجماعة وإثباتًا لحسن النية.

وبين القائمة الفعلية والافتراضية يكمن عدد كبير من الأنماط التي ابتدعتها الجماعة الاجتماعية فى المجتمعات المحلية لتسد بها فجوات القوانين الوضعية. وتشير بعض الدراسات إلى أن الزوج يحرر قائمة بمنقولات تتراوح ما بين مائتين وخمسين ألفًا إلى خمسمائة ألف جنيه مصري، سواء كان هو الذى أعد منزل الزوجية، أو الزوجة هي التى أعدته، أو تم إعداده بالاشتراك بينهما، ويوقع الزوج على هذه القائمة بعد أن يقر بأنه ملتزم برد هذه المنقولات عند الطلب، أو يرد قيمتها عند الفقد، دون تحديد لمدة زمنية، ودون مراعاة عنصر الزمن وما يعترى طبيعة الأشياء من الاستهلاك التدريجي لها.[١١]

وتكتسب قائمة الزواج قيمتها من خلال أنها وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى الشعبى ذات أبعاد اقتصادية قدَّمها العرف فى المجتمع المصرى كأحد ميكانزيمات الدفاع ضد مضاعفات إنهاء الزواج– على الأقل المضاعفات المادية- وهي وسيلة استطاعت أن تجبر القوانين الوضعية على التعامل معها كواقع وحقيقة، كما أنها وسيلة حماية وضمان لحقوق المرأة المادية يبرر وجودها أفراد المجتمع، ويمكن تفسيرها في إطار ما أطلقت عليه الدراسات الأنثروبولوجية في القرن الماضي "ثمن العروس"، فإذا كانت تلك الدراسات تشير إلى هذا الثمن على أنه المهر الذي يدفعه العريس، فإن هذه القوائم تمثل "آجل" هذا الثمن، يوفي إذا ما انتهت العلاقة الزوجية بالطلاق فيحمي الجماعة من "الخسارة" التي يمكن أن تلحق بها جراء إنهاء العلاقة الزوجية التي يكون الأفراد– غالبًا– قد حشدوا أقصى ما يمكن أن يقدموه من إمكانيات لإنشاء أسرة جديدة.[١٢]

٥) المغالاة فى حفلات الزفاف

تعد حفلة الزفاف هي الإشهار الاجتماعى الرئيس والأخير لزواج الشاب والفتاة، وتمتلك حفلة الزفاف خصوصية نفسية واجتماعية فى المجتمعات العربية لأنها بمثابة الانتقال الاحتفالي للفتاة إلى بيت زوجها.

وقديمًا كانت حفلات الزفاف فى المجتمع المصرى تمتاز بالبساطة والعفوية، حيث كانت التقاليد المتوارثة بسيطة وغير مكلفة وتحمل بعدًا كبيرًا من أبعاد التكافل الاجتماعى وتتمثل فى اللباس الخاص بالعروس، وأهل العروسين إلى الوليمة الخاصة بالزفاف حتى بتفاصيل الحفلة، ونتيجة للانفتاح الإعلامى ودخول عادات وتقاليد جديدة فرضت نفسها وبقوة على المجتمع المصرى، أصبحت حفلات الزفاف مجالاً خصبًا للتفاخر والاستهلاك الترفى، والتمايز الطبقى مما يترتب عليه إلحاح أسرة العروس على أن تكون مواصفات حفل الزفاف ومكان انعقاده لا تقل عن حفل زفاف شقيق العروس أو حفل زفاف ابنة عمها أو خالها، أو حتى صديقتها أو جارتها، فالفتاة تريد حفل عرس يحكى عنه الناس، وفستانًا

يتكلف الكثير [١٣]، وتشير الدراسات إلى أن تكلفة حفل الزفاف وما تشتمله من (فستان العرس، وتجميل العروس من كوافير وماكياج، ومأكولات، وزهور، والموسيقى المصاحبة للحفلة، والزفة والكوشا) ما بين ٢٠ ألفًا إلى ١٠٠ ألف جنيه مصرى، وأن التكلفة الضخمة المرتبطة بمراسم حفلة الزفاف من أكبر معيقات الزواج لكل من الرجل والمرأة... فالرجل يؤخر زواجه ليكمل متطلبات الزواج الترفيهية، والمرأة قد تتزوج فى سن مبكرة من رجل يكبرها سنًا ليحقق لها متطلباتها[١٤].

ثالثًا: مخاطر الاستهلاك الترفى فى مراسم الزواج

تعد المبالغة فى تكاليف الزواج حجر عثرة فى طريق الشباب والتى يترتب عليها فى معظم الأحيان مزيد من الاستدانة التى تتراكم على الزوجين، كما تسبب إعراض كثير من الشباب عن الزواج، وربما تكون سببًا للمشكلات الزوجية والطلاق وما يصاحبه من تفكك وانهيار اجتماعي وأخلاقى. وفيما يلى نستعرض أهم هذه المخاطر:

١) تأخر سن الزواج أو العزوف عنه

إن ارتفاع تكاليف الزواج والمغالاة فى المهور من المخاطر التى يتعرض لها المجتمع بشكل كبير، وهو الدافع لعزوف الكثير من الشباب عن الزواج، وهذه المخاطر تهدد المجتمع وتؤدى إلى انهيار سلامة المنظومة الأخلاقية، لأن الطريقة التى يتبعها الآباء فى سياسة وضع المهور ونفقات الزواج تتناسب طرديًا مع تفاقم مشكلات المجتمع على اختلافها، وفى مقدمتها الطلاق، حيث تؤدى كثرة الإنفاق الترفى على مراسم الزواج وكثرة متطلبات الآباء إلى ابتعاد الرجال عن بناتهم وزواجهم من جنسيات أخرى (أجنبيات)، وقد كشفت دراسة لوزارة العدل المصرية أن هناك اتجاهًا يسود بين الشباب المصري للارتباط بزوجات من روسيا ودول الاتحاد السوفييتى السابق وأوروبا الشرقية.[١٥] مما يزيد نسبة العنوسة بين الفتيات فى المجتمع وينذر بالخطر، لأن ارتفاع سن الزواج يشكل ويؤثر فى إنجاب الذرية مع ما يصاحبها من انتشار الرذائل والموبقات.

٢) القروض الاستهلاكية

مع كثرة إغراءات الاستهلاك فى مصر خلال السنوات الأخيرة لم يعد الأمر قاصرًا على التهام نسبة كبيرة من دخل الأسرة فى الإنفاق على تلك الإغراءات، بل تجاوزت النزعة الاستهلاكية حدود الموارد المتاحة إلى مستوى الاعتماد على الديون لإشباع الاستهلاكيات المتعددة ذلك لأن الاستهلاك المتصاعد يتطلب دائمًا توفر سيولة نقدية لدى الناس. وبما أن مستوى الدخل محدود لدى شرائح كبيرة من الناس، فلا سبيل إلى توفير النقود إلا بالقروض من البنوك التى يلجئون إليها لمواجهة تكاليف الزواج والترتيبات والتجهيزات الباهظة للتعبير عن مظهر اجتماعى رفيع، ومن ثم يقعون فى فخ القروض الاستهلاكية التى تغرقهم بالديون وفوائدها إلى أجل طويل، وهكذا تتحقق المكانة بالاستدانة[١٦]، كما يزيد

من وطأة الأمر ما يحدث فى الأحياء الشعبية والأرياف من استدانة الأسر من تجار وسماسرة القروض والتوقيع على إيصالات أمانة أو شيكات لشراء مستلزمات الزواج لبناتهم بالتقسيط بفائدة ربح كبيرة أو ما شابه ذلك، ونظرًا لعدم قدرتهم الاقتصادية، ومن ثم فإنهم يتعثرون في السداد، ويؤدى ذلك إلى أن يصبحوا مهددين بالسجن.

٣) فقدان الاستقرار النفسى والاجتماعى (للشاب والفتاة)

يعانى الشباب والفتيات المتأخرون فى سن الزواج من العديد من الآلام النفسية والاجتماعية، حيث تشعر الفتاة بالحزن والاكتئاب والنفور من الناس خشية السخرية والتلميح الجارح، وهذا يترتب عليه العديد من الآلام النفسية والعضوية، ففى المجتمعات العربية تحديدًا يعد الزواج سترة للفتاة وحفظًا لكرامة أسرتها، ومن ثم فإن تقدمها فى السن دون زواج قد يثير العديد من الأقاويل التى تمس سمعة الفتاة وسمعة أسرتها، فتشعر بالدونية، وبأنها أقل من الأخريات، وبخاصة عندما تصرخ بداخلها الأنوثة والأمومة، كما يعانى العازف عن الزواج من الإصابة بالتوتر النفسى والقلق الدائم، وعدم المبالاة، ناهيك عن الأمراض العضوية الكثيرة التى تصيب هذا النوع من الشباب، أما الزواج فيؤدى بالإنسان إلى السمو الأخلاقي والسلوكى فى علاقته بالجنس الآخر.[١٧]

٤) الانحدار الأخلاقى

قد يؤدى ارتفاع سن الزواج للفتيات والشباب إلى انفتاح الأبواب أمام ثقافة سرية فى ظل توغل القيم الغربية فى مجتمعاتنا من خلال الفضائيات، حيث نجد الشاب منذ خروجه إلى الحياة العملية قد ترسخ لديه أن الزواج تكاليفه باهظة، وأنه صعب المنال، ولهذا يلجأ الشاب إلى الحصول على متعته عن طريق غير مشروع، وقد يؤدى به على المدى الطويل إلى رفض الزواج حتى لو توافرت له الإمكانيات المادية.

كما تلجأ الفتاة إلى الابتذال والسفور فى ملابسها بطريقة تثير غرائز الشباب رغبة في إثبات الذات، والشعور بأنها مرغوبة مثل باقى أقرانها، بل وربما سعت فى الوقت ذاته إلى كثرة الاختلاط بالشباب فى الأماكن العامة وفى العمل والأسواق تحت زعم ما يسمى بالصداقة، وشيئًا فشيئًا قد يتحول هذا الابتذال والسفور إلى انحلال أخلاقى فتندفع الفتاة إلى الانحراف وإقامة علاقات جنسية سرية وعابرة لإشباع رغباتها خارج مؤسسة الزواج، أو ما يسمى بالزواج العرفى أو السرى، بيد أنها رغم ذلك تظل فى كلتا الحالتين محرومة من مشاعر الأمومة ومن الإحساس بالأمان.[١٨]

وفى الختام نود التأكيد على أهمية تفعيل دور مختلف المؤسسات المعنية بالتوجيه الرسمية أو الأهلية المعنية بالأسرة وقضاياها، لمواجهة ظاهرة الإنفاق الترفى على مراسم الزواج، بتوعية أفراد المجتمع بمخاطر هذه الظاهرة، وحثهم على الاقتصاد وتقليل النفقات لتسهيل عملية الزواج، هذا إلى جانب تدشين مبادرات مجتمعية، تحث الأسر فى الريف والحضر على تخفيض المهور بالتراضى بين العائلات، للتغلب على أزمة غلاء المهور.

المراجع

١) رنا هندى، حالة الزواج فى مصر، ورقة بحثية ضمن بحث حالة الزواج فى العالم العربى، معهد الدوحة الدولى للأسرة، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، الدوحة ٢٠٢١، ص، ٣٥٩.

٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، العوامل المؤثرة فى السلوك الاجتماعى، الزواج، العنوسة، تعليم المرأة، الهجرة، مجلة بحوث ودراسات ١٠٢ العدد، مجلة نصف سنوية، ٢٠٢١ص٣٣.

٣) المرجع السابق ص٣٤.

٤) شريف عوض، أثر ارتفاع تكاليف الزواج فى تأخر سن الزواج، دراسة اجتماعية لاقتصاديات الزواج فى قرية مصرية، حوليات آداب عين شمس، الجلد ٤٤، يناير- مارس ٢٠١٦، ص٢٠٦.

٥) نجوى الشايب، ثقافة الاستهلاك الترفى فى الريف المصرى، دراسة أنثربولوجية بإحدى قرى محافظة الشرقية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثانى والخمسون، العدد الثانى، مايو ٢٠١٥، ص٣٥.

٦) شريف عوض، مرجع سابق ص٣٥.

٧) لمى عبد الجليل، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على تغير سن الزواج، دراسة ميدانية فى محافظة اللاذقية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٢، ص٣٥.

٨) ناصر إدريس، المغالاة فى تكاليف الزواج بين الشريعة الإسلامية والأعراف المجتمعية. International Journal of Applied Research ,vol,8 pp 212-219,2022

٩) رنا هندى، مرجع سابق ٣٦٨.

١٠) نجوى الشايب، مرجع سابق ص٦١.

١١) نهلة عبدالله إمام، المأثورات الشعبية واقتصاد الثقافة: قائمة المنقولات الزوجية نموذجًا، أرشيف الثقافة الشعبية للدراسات والبحوث والنشر، مجلد ٢، عدد ٢٠٠٩،٧ ص٢٤..

١٢) عزة عوض بدر، المظاهر المادية للزواج (قائمة المنقولات نموذجًا) مؤتمر التفكير العلمى وقيم التقدم فى الأسرة، كلية الآداب جامعة عين شمس، ٢٠٠٩، ص٣١٣..

١٣) حياة غيات، ظاهرة العنوسة وتداعياتها النفسية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٢٧ ديسمبر، ٢٠١٦، ص٢١٤.

١٤) رنا هندى، مرجع سابق ٣٧٠.

١٥) حياة غيات، مرجع سابق ص٢١٢.

١٦) سعيد المصرى، ثقافة الاستهلاك فى المجتمع المصرى، مجلة قضايا، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ١٩ ـ السنة الثانية، يوليو ٢٠٠٦، ص٣٧.

١٧) حياة غيات، مرجع سابق، ص ٢١٢.

١٨) المرجع السابق، ص٢١٧.